

اقتصاد

**إخراج ١٢ مديراً ومعاوناً من
الجمارك بسبب «الترهل»
وزير المالية لـ«الوطن»: إعفاء
رئيس الضابطة الجمركية في
دمشق لرفض النقل إلى الحسكة**

| عبد الهادي شباط

أكد وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» كلف بدمشق رئيس الضابطة الجمركية في دمشق بسبب عدم تنفيذ لقرار إداري خاص بتكليفه رئيساً للضابطة الجمركية في محافظة الحسكة بدلاً من عمله رئيساً للضابطة الجمركية في دمشق.

وفي السياق ذاته، حصلت لـ«الوطن» على نسخة من قرار لرئيس مجلس الوزراء عماد خميس بنقل ١٢ عاملاً من الفئة الأولى في المديرية العامة للجمارك، إلى وزارات الإدارة المحلية والزراعة والموارد المائية.

تعليقاً على الموضوع بين وزير المالية لـ«الوطن» أن أسباب النقل تتعلق بالترهل الإداري وبعض المخالفات وعدم مواكبة متطلبات العمل الجمركي. لجهة القدرة على التعامل مع تقنيات العمل الحديثة.

وأن عدداً منهم أمضى وقتاً طويلاً في العمل الجمركي ولم يعد قادراً على تقديم أي قيمة مضافة، وأنه «ربما نقلهم إلى أماكن وأعمال جديدة أفضل من الناحية الإدارية والإنتاجية».

ورغم أن الوزير تحفظ في حديثه عن العديد من الأسباب الإضافية لاتخاذ هذا القرار إلا أن التداول في أروقة الجمارك أن عدداً من المتقاعين كانوا يتفكرون بإدارة إقليمية في المحافظات وتمت إحالتهم مؤخرًا للعمل في المجلس الاستشاري، إضافة إلى أن القائمة تشمل عدداً من هم على رأس عملهم ويشغلون وظيفة معاون مدير.

| الوطن

كشف مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» أن إجمالي قيمة التسويات للفروض المتعثرة لدى المصرف منذ بداية العام الجاري (٢٠١٧) بلغت نحو ٢٥ مليار ليرة، وأنه يتوقع إنجاز تسويات بقيمة ١,٥ مليار ليرة حتى نهاية شهر أيلول الجاري، حيث لدى الإدارة حالياً نحو ٣٠ طلباً تخصص الفروض المتعثرة أو طلبات تسديد يتم العمل على دراستها ومعالجتها، مبيّناً أنه لدى الإدارة نحو ١٧٠٠ متعامل يتم العمل على إنجاز طلباتهم حول الاستفادة من الإعفاءات والغرامات حسب القانون ٢٦.

وحول سيولة المصرف أوضح العلي أن لدى المصرف نسبة جيدة من الفائض حيث سجلت نسبة السيولة في المصرف بالليرة السورية نحو ٥٦ بالمئة بينما بلغت هذه النسبة لكل العملات نحو ٥٣ بالمئة بينما نسبة السيولة للعملات الأجنبية بحدود ٣١ بالمئة وهو ما يتوافق مع مؤشرات النصف الأول من العام الجاري عن حجم الودائع، حيث سجلت الودائع بالليرات السورية نحو ٢٦٥ مليار ليرة في حين سجلت الودائع للفترة نفسها بالطبع الأجنبي مقومة بالليرة السورية ١٥ مليار ليرة.

وعن محاولة الدفع الالكتروني أوضح أن المصرف يعمل على طلب عروض جديدة لتأمين محولة الدفع الالكتروني التي سوف تكون بضعف البنك المركزي في إطار المشروع الوطني للدفع الالكتروني، مبيّناً أن المحولة الحالية لدى العقاري هي متباينة ومضى على وجودها في الخدمة أكثر من ١٣ عاماً ويتم العمل على تحديثها وتأهيلها بشكل مستمر وتطوير منظومتها البرمجية لتناسب مع متطلبات العمل، وأن المصرف وفر خدمة الدفع الالكتروني في عدة مجالات منها دفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف وغيرها والتي تعتبر جزءاً من منظومة الدفع الالكتروني التي يتم العمل

على إنجازها.

واعتبر العلي أن معالجة ملف الفروض المتعثرة لدى العقاري تأتي في أولويات عمل الإدارة وبتوجيه ومتابعة من رئاسة الحكومة، ليتم إنجاز وتحصيل ديون المصرف والعمل على إعادة استثمارها والاستفادة منها مجدداً في دعم نشاط المصرف، وخاصة أنه يتم البحث في إعادة إطلاق مختلف أنواع الفروض وخاصة السكنية بعد الموافقة على الإفراض للغايات الزراعية والصناعية، والتي تشكل جزءاً من نشاط المصرف لكون العقاري يقدم الخدمة الشاملة، مؤكداً أن المصرف يعمل على إعادة نشاط الإقراض وينتظر تعليمات المصرف المركزي الخاصة بذلك، وأن لدى المصرف السيولة الكافية والملاحة المالية التي تمكنه من الإقراض، وأن الفروض السكنية ستكون في أولية عمل المصرف، وأنه سيتم العمل ضمن القدرات المتاحة ليبي المصرف متطلبات

٢٥ مليار ليرة إجمالي تحصيلات العقاري من المتعثرين منذ بداية ٢٠١٧ العلي لـ«الوطن»: نعالج ٢٠ طلب تسوية يتوقع تحصيل ١,٥ مليار ليرة منها قبل نهاية أيلول الجاري



المرحلة الحالية في هذا المجال ووفق التوجيهات الحكومية التي تراها مناسبة، ولم يرغب العلي في الحديث عن أي مقترحات جديدة لرفع وتعديل السقوف الحالية وخاصة في الفروض السكنية، وأن المصرف يعمل على تطوير شتى أنواع الخدمات التي يقدمها وتنوع هذه الخدمات ورفع جودتها.

وكانت وزارة المالية في مذكرة سابقة لها قامت بتعديل سقوف الفروض السكنية لتصبح السقوف المقترحة ٥ ملايين ليرة لشراء عقار جاهز أو لم يكتمل بناؤه للمودع المدخر أو لإنشاء عقار جاهز أيضاً للمودع المدخر، ونحو ٣,٦ ملايين ليرة لإكمال عقار منجز هيكله بشكل كامل، على حين أوضحت المذكرة أن السقف المقترح لشراء مسكن جاهز للمكتسبين والمؤسسة العامة للإسكان هو ٥ ملايين ليرة وتم اقتراح نحو ٣ ملايين ليرة لإكمال عقار منجز كامل هيكله.

وصفة «مداد» لنجاح المشاركة في سورية؛

إعادة النظر في دور الدولة ومسؤولياتها وكيفية إدارة شؤون الاقتصاد الوطني توفير إطار سياسي وقانوني وضريبي وإداري عادل... ومؤشر خاص بالمشاركة

| المحرر الاقتصادي

خلص بحث حول المشاركة يعقد مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» نشره، إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة ومسؤولياتها، وكيفية إدارة شؤون الاقتصاد الوطني، وأنه بموجب القانون ونتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت إليها سورية طوالت مدة سنوات الحرب، يمكن للقطاع الخاص أن يكون شريكاً في جميع المشروعات والقطاعات، ذلك بعد وضع مجموعة من المعايير التي يتم الركون إليها، في تحديد المشروع الذي يمكن تنفيذه على أساس تشاري، على أن تكون هذه المعايير منبثقة من الأهداف التنموية والحاجات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وبما يضمن سلامة الأمن القومي للدولة.

البحث الذي عمل على «مجلات تطبيق المشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص وأفاقها في سورية»، أعدته عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية د. رشا سيروب، يبيّن خلاله أنه لا يوجد نموذج وحيد ذو صبغة عقديّة واحدة، يمكن نسخه وتطبيقه على القطاعات والمشروعات كلها، لذلك هناك صيغ مختلفة ومعقدة ومركبة للمشاركة، وينبغي قبولية مشروعات المشاركة، وأقلّمة العقود والإبداع في استحداث آليات اقتصادية جديدة في المشاركة، وفقاً لطبيعة المشروع ومدته ونوع الخدمة والعديد من العوامل التي تتغير مع الظروف، وقبل طرح أي مشروع على أساس تشاري، يجب أن يكون قرار المشاركة واضحاً، وهو ما يمكن تحقيقه على مرحلتين: مرحلة الإعداد المبدئي للمشروع؛ ومرحلة إقرار المشروع.

وتوصل البحث (حصل «الوطن» على نسخة منه) إلى صياغة مؤشر يتم استخدامه في المرحلة الأولى، مكون من أربعة عناصر موضوعية قائمة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لسورية: حجم رأس المال، القدرة على خلق فرص العمل، استقطاب وتوطين التكنولوجيا، الواقع المالي للمشروع، ويتم بواسطة هذا المؤشر تقييم جميع المشروعات التي تتطلبها عملية التنمية في سورية للمرحلة القادمة، وبناء عليها يمكن اتخاذ القرار بطرح المشروع على أساس تشاري.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث أن سورية ما زالت غير مهيأة لتطبيق المشاركة، إذ إننا لم تستكمل بعد القوانين والتشريعات التي تترافق عادة قانون المشاركة من قوانين مالية ومصرفية وتأمينية والمعالجة الضريبية والمحاسبية لمشروعات المشاركة، وعدم إحداث المؤسسات الضرورية لتيسير وإدارة المشروعات في المشاركة، إضافة إلى عدم توافر الخبرة الكافية في التعامل مع هذه العقود، وعدم هيئية البيئة الثقافية والعامه، إضافة إلى أنه يمكن للقطاع الخاص أن يكون شريكاً في جميع المشروعات التي تعود ملكيتها للقطاع العام، إذ فسح قانون المشاركة رقم ٥/ المجال للقطاع الخاص للدخول ليس فقط إلى البنية التحتية والمرافق العامة؛ بل أيضاً إلى المشاريع التي تعود ملكيتها للقطاع العام.

توصيات «مداد»

اقترح البحث أن يعمل القطاعان العام والخاص بشكل تنافسي من دون تمييز بينهما، وذلك تحت إشراف الدولة، وبعد معيار الكفاءة والفعالية المعيار الأساس والأفضل لن يحق له تقديم السلع والخدمات التي تلبي طلب الأفراد والمجتمع بأفضل جودة وأقل سعر.

خطة إسعافية لإنتاج ألفي برميل يوميا من ثلاثة حقول محجرة

«النفط» لـ«الوطن»: الفرق الفنية تستعد لدخول حقول النفط في دير الزور

| علي محمود سليمان

ألف برميل نطف يومياً، ولكنه في مرحلة ما قبل الأزمة بدأ إنتاجه بالانخفاض ليصل إلى نحو ٣ آلاف برميل يوميا، وذلك نتيجة استنزافه عبر السنوات الطويلة الماضية.

وبالنسبة لحقل الخراط كان إنتاجه سابقاً قبل الأزمة يصل إلى نحو ٢٥٠٠ برميل نطف يومياً، وتم وضع الخطة الإسعافية لإعادة تأهيل وبدء الإنتاج التدريجي فيه للوصول إلى ١٥٠٠ برميل خلال الشهر الذي يمكن للعمل عليه، وأضاف المصدر أن الوزارة أرسلت فريقاً فنياً للحقول للكشف عن حجم الأضرار والخسائر فيها، ولكن بحسب المؤشرات الأولية يوجد تدمير في المنشآت السطحية والمعدات والتجهيزات ولكن لا يمكن وضع رقم واضح لحجم هذه الخسائر، ولكن الوزارة ستعمل على صيانة هذه الحقول من خلال الاعتماد على المعدات القديمة وتجميع القطع من بعضها للصيانة وذلك التأهيل للتجهيزات الفنية وإعادة التشغيل، وهي مهمة ضخمة لشغل الأيدي، والتي تتزايد نتيجة الخبرة التي اكتسبتها الفرق الفنية والمهندسون بعد قيامهم بصيانة العديد من الحقول التي قام تنظيم داعش الإرهابي بتخريبها كحقل الشاعر والمهر في ريف حمص.

ونوه المصدر المسؤول في وزارة النفط والبنزين المدبنة بأن الورش الفنية انتهت من إخماد البئر الأخير المشتعل في حقل الشاعر الغازي وسيبدأ الإنتاج فيه قريباً.

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والبنزين المدبنة لـ«الوطن» أن الفرق الفنية التابعة للوزارة تستعد للدخول إلى الحقول النفطية التي تم تخريبها في محافظة دير الزور خلال الأيام القادمة، وذلك بعد استكمال تأمين المنطة المحيطة بها والتأكد أنها آمنة بعد قيام الفرق الهندسية للجيش العربي السوري من إنهاء عملياتها في إزالة الأنغام والعبوات المتفجرة التي قام «داعش» الإرهابي في زرعها فيها.

وأوضح أن الحقول التي تم تخريبها حتى الآن هي ثلاثة حقول، وهي حقل التيم وحقل الشولا وهما تابعا لمحطة التيم، إضافة لحقل الخراطه ويقع في جنوب غرب مدينة دير الزور، وباقي الحقول النفطية في دير الزور يعمل الجيش العربي السوري على تخريبها حالياً وفق خطته العسكرية.

ولفت إلى أن الوزارة قامت بإعداد دراسة أولية عن إمكانيات الإنتاج في الحقول الثلاثة المحجرة، حيث أن حقلي التيم والشولا سيتم تأهيلهما وفق خطة إسعافية تم إعدادها من شركة الفرات للبدء بإنتاج تدريجي للوصول إلى مستوى إنتاج ألفي برميل نطف يومياً، خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، مشيراً إلى أن حقل التيم يعتبر من أقدم الحقول النفطية في محافظة دير الزور حيث بدأ الاستنثار فيه عام ١٩٨٥ ووصل في ذروة إنتاجه عام ١٩٩٦ إلى ٨٠ ألف برميل نطف يومياً.

مخاطر المشاركة؛

- ◀ إضعاف دور الدولة الاقتصادية والسياسي
- ◀ عزج في ميزان المدفوعات على المدى الطويل
- ◀ تحويل مخاطر القطاع الخاص إلى القطاع العام



أيضاً عند المستويات الأدنى للحكومة (الإداريون، الموظفون، التقنيون، المليون...) من أجل تنفيذ الإصلاحات والتوجهات المطلوبة لتجنب معوقات المشاركة). وقد صدر قانون المشاركة وتعليماته التنفيذية، إلا أنه لم يترافق مع قوانين مالية وصرفية وتأمينية، تبين كيفية المعالجة المالية والضريبية والمحاسبية لمشروعات المشاركة. ونظراً لأنه لا يمكن فصل البيئة المؤسسية عن البيئة التشريعية، ولهذا فلا يكفي وجود القوانين والتشريعات، وإنما لا بد من وجود المؤسسات قادرة على حمل أعباء قيام مشروعات المشاركة، ولعل من أهم الخطوات بهذا الشأن وجود إدارة مركزية خاصة مزودة بالكفاءات الحقيقية الاقتصادية والمالية والإدارية والتقنية.

ولاحظ البحث أن القانون أغفل أهمية دور وزارة المالية، في آليات سير عمل مشروعات المشاركة، إذ إن إعداد التصور المرجعي لعقود المشاركة، يعد وقابلة لرفض الرسوم (يمكن قياسها) وتنفذ على نطاق محلي.

بالإضافة إلى إعداد مؤشر تفصيلي موسع من الدولة، إذ يتضمن أهم الأهداف التنموية العامة للدولة والتي بناء عليها يمكن اتخاذ قرار طرح المشروع على أساس تشاري، وفق أسس موضوعية قائمة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لسورية.

شروط نجاح المشاركة في سورية

حددت الدراسة مجموعة من الشروط المطلوبة لنجاح المشاركة في سورية، تتلخص بضرورة توافر إطار سياسي وقانوني وضريبي وإداري عادل وواضح، يحكم مشروعات المشاركة، ويؤطرها في شكل يحدد أهدافها وخطواتها، وينظم شكل العلاقة، ويؤكد أهمية تحقيق الهدف المنشود وهو تنشيط الاقتصاد وتخفيف العبء المالي على الموازنة الحكومية والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، كما يجب أن يوضح التشريع المنظم لهذا الإطار أسس حل المشكلات والمنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف الداخلة في المشاركة، ويفرض ذلك ترابط وتنسيق جميع التشريعات والسياسات ذات العلاقة بمشروعات المشاركة لدى جميع المستويات العليا للحكومة، وأن تكون منسجمة ومتوافقة مع خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكون واضحة

مخاطر المشاركة؛

- ◀ إضعاف دور الدولة الاقتصادية والسياسي
- ◀ عزج في ميزان المدفوعات على المدى الطويل
- ◀ تحويل مخاطر القطاع الخاص إلى القطاع العام

وأخيراً، التأكد من وضوح في المساءلة والمحاسبة.

مخاطر المشاركة

بين البحث أن مشروعات المشاركة بين القطاعين تقترن بمجموعة من المخاطر المختلفة، يتعلق بعضها بإيلاء مشروعات المشاركة أهمية أكبر للبعد الاقتصادي، مقارنة مع البعد الاجتماعي والبيئي وغيرها من الأبعاد. إضافة إلى أن تحضير العقد ذاته يستغرق وقتاً طويلاً، وسورية لها تاريخ طويل في إجراء مفاوضات مطولة ومكلفة دون أن تتوصل إلى نتيجة.

ومن المخاطر أيضاً، عدم القدرة على التحقق من ضمان علاقات شراكة، سواء أكان ذلك عند اختيار الشريك، أم عند تحديد الشروط والمواصفات، أو الاختصاصات والمسؤوليات، أو أثناء إبرام العقود نفسها، التي تتزايد كلما طالت مدة العقد. هذا إضافة إلى التأخيرات الاقتصادية والمالية السلبية وتحويل مخاطر القطاع الخاص إلى القطاع العام، وذلك أنه في حال قرر الشريك الخاص التوقف عن العمل، لأي سبب كان (مخاطر إفلاس، أو مخاطر سياسية...)، إذ سوف يحمل الاقتصاد الوطني تكاليف كبيرة وتبعات كثيرة، منها تأخير العمل بالمشروع، ربما يتم إجماع البديل، البيروقراطية والصعوبات المتوقعة، العمالة، وغيرها من المنعكسات السلبية الكبيرة على الاقتصاد الوطني، مثال ذلك: استثمارات الشركات النفطية الأجنبية في سورية.

إضافة إلى عزج في ميزان المدفوعات على المدى الطويل، بما أن رأس المال الأجنبي سيكون المستثمر الرئيس في مشروعات المشاركة، سيؤدي ذلك إلى دخول الاستثمار الأجنبي إلى سورية في مدة إنشاء المشروع، لكنه سيعود للخروج على المدى الطويل على شكل أرباح وأرسل إلى الخارج، ما يؤدي إلى استنزاف القطع الأجنبي، وعزج في ميزان المدفوعات على المدى الطويل.

ومن المخاطر أيضاً، إضعاف دور الدولة الاقتصادي والسياسي، إذ سينتقل القرار فيما يتعلق بهذه المشروعات من الدولة (أو من منطلها) إلى إدارة مشتركة بين القطاعين، سوف تكون الغلبة للقطاع الخاص، الذي يرتبط بأجهزة خاصة قد تكون مرتبطة بمصالح الشركات متعددة الجنسية في حال وجودها.